

٨- الإيرادات العامة بموازنة ٢٠١٦/٢٠١٧

إعرف موارد بلدك...

الإيرادات العامة هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة خلال العام من مصادرها المختلفة سواء في شكل ضرائب أو رسوم أو منح أو أرباح الشركات والهيئات التي تمتلكها أو تساهم في ملكيتها الدولة.

وتبلغ الإيرادات العامة في موازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ نحو ٦٦٩,٨ مليار جنيه، بزيادة قدرها ٣,٣٧٪ عن تقديري العام المالي الماضي. وهذه الزيادة متوقعة مع تطبيق برنامج الحكومة الاقتصادية والاجتماعي التي هيحسن أداء الإقتصاد الكلي. وهنراعى مبادئ العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للأعباء الضريبية دون المساس بالطبقات الأولى بالرعاية. وكمان هنحرص على تنوع مصادر الإيرادات العامة وتحقيق أعلى عائد على أصول الدولة للمساهمة في تمويل برامج الانفاق الاجتماعي المختلفة.

إجمالي الإيرادات الضريبية وغير ضريبية في موازنة ٢٠١٦/٢٠١٧

(بالمليون جنيه)

نسبة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية	القيمة	
	٤٣٣,٣٠٠	الإيرادات الضريبية ومنها
٣٥٪	١٥٠,٤٦٥	الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية
٧٪	٢٩,٥٤٨	الضرائب الجمركية
١٪	٢,٦٤٩	الضرائب العقارية
٤٦٪	٢٠١,١٧٨	الضرائب على السلع والخدمات
نسبة إلى إجمالي الإيرادات غير الضريبية	القيمة	
	٢٣٦,٤٥٦	إجمالي الإيرادات غير الضريبية
٦٪	١٣,٩٥٠	من هيئة البترول
١٠٪	٢٣,٢٦٨	من قناة السويس
١٢٪	٢٩,٢٤٤	من البنك المركزي
٤٪	٩,٧٠٤	الهيئات الإقتصادية

المصدر: وزارة المالية.

أهم الإصلاحات المستهدفة على جانب الإيرادات

أهم ملامح الإصلاح	الإصلاح
<ul style="list-style-type: none">تعد ضريبة القيمة المضافة بديلاً لضريبة المبيعات، وتشمل الملامح الرئيسية لقانون ضريبة القيمة المضافة ما يلي:• معدل ضريبي موحد لجميع السلع والخدمات يصل إلى ١٣٪ ويرتفع في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى ١٤٪.• قائمة واسعة من المنتجات الأساسية المعفاة ذات المعايير الاقتصادية والاجتماعية، ويبلغ عددها ٥٧ مجموعة سلعية وخدمية من أهمها ألبان الاطفال، الخبز بجميع أنواعه، البقول والحبوب، البترول الخام، الغاز الطبيعي وغاز البوتلين (البوتاجاز)، خدمات النقل البري للأشخاص عدا السياحة...إلخ.• رفع حد التسجيل وتوحيده عند مبلغ ٥٠٠ الف جنيه لحجم الأعمال بما يسمح من تحقيق مزيد من الكفاءة الإدارية وحماية الفقراء.• ضبط وتنظيم اصدار الفواتير الضريبية. وتستهدف الحكومة في الانتقال إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ما يلي:• توسيع القاعدة الضريبة وتعزيز عدالة النظام الضريبي.• ضمان بيئة أفضل للاستثمار من خلال إتباع النظم العالمية المتبعة في هذا النوع من الضريبة وبما في ذلك إزالة التشوهات من خلال توحيد سعر الضريبة والتوسع في خصم الضرائب على المدخلات غير المباشرة بجانب المدخلات المباشرة، وسرعة رد الضريبة.• توفير الحماية لمحدودي الدخل من خلال عدم زيادة الأعباء على الإحتياجات اليومية الأساسية للمواطنين.• تشجيع المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر للدخول في المنظومة الضريبية وتحفيز الإقتصاد غير الرسمي للانضمام للمنظومة الرسمية.• إنشاء قاعدة بيانات كاملة تشمل كافة البيانات والمعلومات عن الممولين تمكن من عملية الحصر الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي.	ضريبة القيمة المضافة
<ul style="list-style-type: none">• تحديث وتطوير نظم المعلومات من خلال الربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكتروني،• توسيع القاعدة الضريبية وتحسين أداء الحصيلة من بعض الأنشطة وفي مقدمتها الضرائب على المهن الحرة، والضرائب المرتبطة بالقطاع المالى.• تعزيز القدرات للعاملين بالادارة الضريبية من خلال التدريب وبناء قدرات الكوادر العاملة بالادارة الضريبية.• ووضع آليات للتصالح الضريبي بهدف تصفية المنازعات مع الممولين وسرعة تحديد مراكزهم الضريبية	رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية

أهم ملامح الإصلاح	الإصلاح
<ul style="list-style-type: none"> • اتفاقيات تجنب الإزدواج الضريبي، • وتفعيل مبادئ وتسعير المعاملات والسعر المحايد، • وتبادل المعلومات مع الدول الأخرى. 	مكافحة التهرب الضريبي
<p>حماية الصناعة الوطنية عن طريق تطبيق قانون جديد للجمارك يستهدف تبسيط وتيسير الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين.</p>	استكمال إصلاحات المنظومة الجمركية
<p>تطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين، مع استكمال الاتفاقات التحاسبية مع الوزارات المعنية بقطاعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة مثل السياحة والبتروول.</p>	تطوير منظومة الضرائب العقارية على المباني
<ul style="list-style-type: none"> • مراجعة تكلفة وأسس تسعير عدد من رسوم التنمية لا تمس محدودى الدخل. • التطبيق الكفاء والفعال لقانون الثروة المعدنية (المناجم والمحاجر). • إستكمال إجراء تسويات تقنين اوضاع أراضى الإستصلاح الزراعى التم تم إستخدامها فى غير نشاطها الأصىلى التى خصصت من أجله. • إصلاح الهياكل المالية وأداء الهيئات الإقتصادية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام لتعظيم العائد على أصول الدولة. 	إصلاحات أخرى